مصنفات الشيخ المفيد

(المتوفى ٤١٣ هـ)

٣

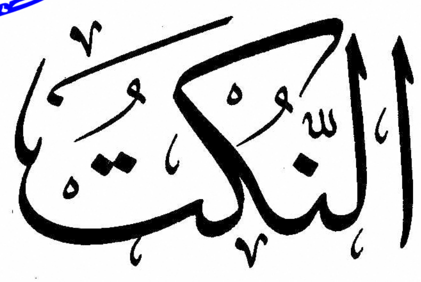




النكت

في مقدمات الأصول

المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد



في مقدمات الأصول

[في علم الكلام]

من أمالي

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

تحقيق

السيد محمد رضا الحسيني الجلالي

نُشر هذا الكتاب لأول مرة في مجلة «تُراثنا» الفصلية الصادرة من مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث في العدد (٣٠) الخاصّ بإحياء الذكرىٰ الألفية لوفاة الشيخ المفيد قدس الله روحه.

٤١٣ ـ ١٤١٣ هـ

الكتاب:	النُكت في مقدّمات الأُصول
المؤلف:	الشيخ المفيد (ره)
المحقّق:	السيد محمد رضا الحسيني
الطبعة:	الأُولى
التاريخ:	١٤١٣ هـ
الناشر:	المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد
المطبعة:	مهر
صفّ الحروف:	كامبوست الحوراء (ع) ـ قم
الكمّية:	٢٠٠٠
السعر:	

الإهْداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى :

من زقّني عِلْمَ التوحيد في صِغَري ، وعلّمني الفقهَ في طفولتي ، وأنار لي طريق الحياة في كِبَري .

فربّاني على حُبّ المعرفة ، وعلى التدقيق والتحقيق فيما أتعلّم .

وبَذَر في نفسي الإخْلاص وحُسْن النيّة في العمل .

وشوّقني إلى السَهْر والجدّ في طلب السعادة الأُخروية .

فسلامُ الله عليه من أَبٍ رحيم ، ومن معلّمٍ أمينٍ ، ومن مرشدٍ إلى خير هَدْي .

إلى سيّدي الوالد رضوان الله عليه .

أُهدي هذا العملَ .

المحقّقُ

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

١ ـ موضوع الكتاب:

من الواضح أنّ كلّ فنّ وعلمٍ تبتني مسائله وبحوثه على مصطلحاته الخاصّة، مضافاً إلى حاجته العامّة إلى اللغة التي يُكْتَبُ ذلك العلمُ، أو يَتَكلّم طالبوه بها.

وقد بيّنَ العلماءُ طَرَفاً من وَجْه الحاجة إلى «الألفاظ» في مفتتح كتب المنطق، حيث جعلوه: «زيادة الطالب بصيرةً في العلم».

لكنّ الحاجة ـ بنظري ـ أعمقُ من مجرّد زيادة البصيرة، بل هي ماسّة جدّاً، إذْ بدون الوقوف على المصطلحات الخاصّة لأيّ علم، لايمكن أنْ يُفهمَ ذلك العلمُ، بل تكونُ لغة كتابه عَجْماء بالنسبة إلى الجاهل بتلك المصطلحات، حتّى لو كان عارفاً باللغة التي كُتِبَ بها العلم.

والسرّ في ذلك: أنّ المصطلحات تمَّ التواضع عليها بين أصحاب الفنّ، متجاوزين المفهوم اللغويّ، فهي ذات أوضاع جديدة، وغريبة عن

المعنى اللغويّ المتعارف فهمُه بين أهل تلك اللغة، وهي خاصةٌ بأهلِ ذلك الفنّ، ولا تُعْرَفُ إلّا من جهتهم، ولا يَدْخلها القياسُ، ولا يمكن تأويلُها بأيّ شكل، فهي كلغةٍ أجنبيّةٍ لمن لم يطلعْ على وضعها، فالعلم بالوضع من أهم شرائط معرفة اللغة.

والعلمُ بهذه الأوضاع لا يحصلُ إلّا من جهة أصحاب كلّ فنّ، والمؤلّفين فيه، والواقفين على أسراره.

وهذه الحاجةُ، وتلك الضرورةُ، عامّتان في كلّ العلوم والفنون، ولكنّ، كلّما كان العلمُ أوغَل في النظريّة والعقلانيّة، كانت الحاجةُ أمسَّ، والضرورةُ ألحَّ، لتعقّد المعاني المرادة وصُعوبتها الأكثر.

وعلمُ الكلام الإسْلاميّ، هو من العُلوم النظريّة التي احتوتْ على مصطلحات خاصّة، ودقيقة، فمن الواضح ـ إذنْ ـ حاجته إلى معرفة مُصطلحاته لطالبي مسائله ومعارفه، وبالأخصّ للمبتدئين في الطلب.

وقد أوضَحَ الشيخُ الطوسيّ هذه النقطةَ بكلّ جلاءٍ، فَقالَ:

«. . . الألفاظ المتداولة بين المتكلّمين، وبيان أغراضهم منها؛ فلهم مُواضعاتٌ مخصوصةٌ، ليستْ على مُوجَب اللغة، ومَنْ نظرَ في كتبهم وكلامهم ولا يعرفُ مُواضَعاتهم لم يَحْظَ بطائلٍ، وإذا وقفَ على مرادهم ثمّ نظرَ ـ بعد ذلك ـ في ألفاظهم حصلتْ بُغْيَتُه، وتمّت مُنْيَتُه. . .».

جاء ذلك في افتتاح كتابه الذي شرحَ فيه المصطلحات الكلاميّة، وسمّاه بـ«المقدّمة. . .» كما سيأتي.

والشيخُ المفيدُ سَبَقَ كلّ الكلاميّين في تأليف كتابٍ يتكفّل شرحَ المصطلحات الكلاميّة، وهو هذا الكتاب الذي نقدّم له، ونقدّمه محقّقاً.

فسمّاه «النُكَت في مقدَّمات الأُصُول».

ومع أنّ العنوانَ يعبّر عن صِدْقٍ كونَ الكتاب «مقدّمةً» لعلم أُصول الدين، إذ هو يتكفّلُ شرحَ المصطلحات المستعملة في ذلك العلم، وبدون هذا الشرح لا يُمكن تحصيل مسائله ومعارفه، فهو بحقٍّ «مقدّمة لِلأصول».

إلّا أنّ الشيخ لم يقتصر على هذه المقدّمة، وإنّما أدرجَ في الكتاب بحوثاً عن نفسِ الأُصول أيضاً، فذكر الأدلّة على كلّ القضايا الأساسيّة في العلم.

وقد هدفَ الشيخُ المفيدُ إلى نفس الهدف الذي ذكره الشيخُ الطوسيّ بأفضل شكل، مع أنّ كتابه يتميّز بأُمور:

فأولاً: قد جعله الشيخُ على أبسط شكل ممكن وأوضحه، توصّلاً إلى ما أشار إليه في ديباجته من «إرشاد المبتدئين» فعبارتُه واضحة تناسب مدارك الناشئين الذين يطلبون هذا العلم، خالياً من التعقيد والغموض.

وثانياً: وضعه الشيخُ على شكل محاورات بين السائل والمجيب، فيطرح سؤالاً بعنوان: «إن قالَ» ويُجيب عليه بعنوان: «فقلْ» ويتمتّع هذا الأُسْلوب من الفوائد التربويّة للناشئين ما يوحي إليهم بواقعيّة المعلومات المطروحة على ساحة الحوار، ويتميّز بحيويّة التجاوب، مالا يخفى أثره.

وثالثاً: إنّ الألفاظ المشروحة مرتّبة على حَسَب ترتيب الأبواب والبحوث المعروضة في المناهج والكتب الكلاميّة، حيث بَدَأَ بتعريف «النظر، والدليل، والعقل، والعلم...» وهي المستعملة في الأبواب الأُولى، ثم يتدرّج مع الأبواب والبحوث حتى المعاد.

والمؤلّفات التي وُضِعَتْ لتوضيح المصطلحات ـ ومنها الكلاميّة ـ كثيرةٌ في التراث الاسلامي، إلّا أنّ الأعمالَ الشيعيّةَ القديمة في هذا

المجال، والتي خُصِّصت لشرح الألفاظ الكلاميّة، هي:

١ ـ هذا الكتاب:

ويعتبر أقدمَ جهد في هذا المجال.

٢ ـ المقدّمة في المدخل إلى صناعة علم الكلام:

للشيخ الطوسيّ، طبعتْ بتحقيق الاستاذ محمّد تقي دانش بزوه، ونشر ضمن (الرسائل العشر) للشيخ الطوسيّ.

٣ ـ الحدود والحقائق في شرح الألفاظ المصطلحة بين المتكلّمين من الإماميّة:

للقاضي أشرف الدين صاعد بن محمّد، البريدي الآبي (ق ٦) طبع بتحقيق الشيخ حُسين علي محفوظ الكاظمي، في بغداد ١٩٧٠ م.

٢ ـ نسخ الكتاب

لم تختلف المصادر، ولا المفهرسون، في نسبة هذا الكتاب إلى الشيخ المفيد، وهذا مايؤكّدهُ أُسلوبُ الكتاب ونَفَسُه وجَرَسُ كلماته وجمله.

ثمّ إنّ الشيخ قد ذكر بعض هذه التعاريف والحدود، في كتابه «أوائل المقالات» باب «اللطيف من الكلام»، بعين ما ذكره هنا.

وهذا يدلّ على أنّ مؤلّف الكتابين هو الشيخ المفيد. وقد أشرنا في الهوامش إلى تلك التعاريف ومحلّ وجودها.

كما أنّ النسخَ التي اعتمدناها في تحقيق الكتاب متّفقة على نسبته إلى الشيخ المفيد، وهي:

١ ـ نسخة مكتبة بادليان في مدينة أُوكسفورد: في مجموعة تضمّنت

عدّة كُتب وأراجيز كلاميّة، كتبها أحمد بن الحسين بن العوديّ، الأسديّ الحليّ، وفرغ من كتابتها في الرابع والعشرين من شهر شعبان سنة (٧٤٠).

وهي نسخة كاملة، جيّدة، مضبوطة، إلاّ أنّ الرطوبة أثّرتْ فيها، فلم نتمكّن من قراءة بعض الكلمات ـ من المصوّرة التي عندنا ـ لذلك.

ونسمّيها بـ«الأصل».

٢ ـ نسخة محفوظة في مكتبة آية الله السيّد الحكيم قدس سرّه، وعنها فيلم في مكتبة جامعة طهران (دانشكاه).

وهي جميلة الخط، وعليها علامات التصحيح، وبلاغ المقابلة في آخرها، وقد ترك الكاتب فراغاتٍ كتبَ فوقها أو إلى جانب الصفحات كلمة «بياض» للدلالة على نقص أصلها المنقولة عنه.

وهي خالية من اسم الكاتب وتاريخ النسخ.

ونرمز إليها بالحرف (ك).

٣ ـ نسخة مكتبة السيّد الروضاتيّ دام فضله:

ضمن مجموعة كتبها جدّه السيّد محمّد الموسوي الأصفهانيّ.

ونرمز إليها بالحرف (ضا).

٣ ـ عملنا في الكتاب:

١ ـ قُمنا باستخلاص النصّ المضبوط، من النسخ الثلاث، متّبعين طريقة التلفيق بينها، إلاّ أنّا أكّدنا التركيز على ما جاء في «الأصل» لما تتمتّع به نسخته من القِدَم، والضَبْط، والكمال.

٢ ـ وضعنا مكان مالم نتمكّن من قراءته في النسخ نقاطاً ثلاثاً بَدَلَ كلّ كلمةٍ، فإنّ بالإمكان معرفة عدد الكلمات المشوّهة في مصوّرة الأصل، ولعلّ الوقوف على نفس النسخة، يُساعد على قراءة بعض هذه الكلمات فيكون بالإمكان كتابتها في مواضعها من طبعتنا هذه.

٣ ـ قطّعنا النصَّ، ونقّطناه، بما يُساعد على يُسْر فهمه، و وضوح عبارته.

٤ ـ رقّمنا الكتابَ على عدد المحاورات الواردة فيه، فكلّ سؤال وجواب، يُعتبر فقرةً مستقلّة، وبذلك تسهل الاستفادة من الكتاب بسرعة ودقّة.

٥ ـ وضعنا للكتاب فهارس متنوّعة، تزيد في يُسر مراجعته وتقرّب فائدته إلى القارئ الكريم.

وأخيراً:

فنحمد الله على توفيقه، ونسأله الرضا عنّا بفضله وإحسانه إنّه ذو الجلال والإكرام.

وصلّى الله على محمّد سيّد الأنبياء، وعلى الأئمّة الكرام من آله الأتقياء، وسلّم تسليماً.

حرّر في يوم الاثنين السادس والعشرين من
شهر محرم الحرام سنة ألف وأربعمائة
وثلاث عشرة هجريّة
وكتبَ
السيّد محمّد رضا الحسينيّ
الجلاليّ

كتاب النكت في مقدمات الاصول من املاء الشيخ الاجل
المفيد ابي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الحارثي رضي الله عنه وارضاه

بسم الله الرحمن الرحيم وبالله التوفيق والعصمة واياه نستعين
اما بعد فان اكثر الموحدين اشتغلوا بكلامهم في ارشاد المسترشدين الى معرفة
اول فرائض الله تعالى على عباده المكلفين وكان من بيان ذلك ان سأل
سائل فقال ما اول فرض الله على عباده المكلفين قيل له النظر في ادلته
فان قال ما الدليل على ذلك قيل لانه سبحانه قد فرض معرفته ولا سبيل
الى معرفته الا بالنظر في ادلته وهذا الكلام صحيح غير انه لا يغنيه عن
المعرفة بالنظر ليعلم المكلف ما الذي عليه من ذلك فرض باب الابانة
عن معاني الالفاظ في مقدمات النظر وما به الاعراض فان قال ما النظر
قيل هو استعمال العقل في الوصول الى الغائب باعتبار دلالة الحاضر فان قال
وما الاعتبار قيل هو التفكر فيما يظهر للنفس لاستفادة ما بطن [illegible] فان قال
فهل النظر امر غير الفكر ام هو هو بعينه فان قال فاذا كان هو هو بعينه فلم
سميتموه على وجهين قيل ليقع التفسير له على وجهين [illegible] في المعنى
وان اختلفا في العبارة للكشف والايضاح وهذا غير منكر عند اهل التحصيل

نموذج (١) بداية نسخة ابن العودي (الأصل).

نحتاج بعد ذلك [illegible] عليهم وكثير مما اشبه ذلك من الآيات

[illegible] عن النبي صلى الله عليه

وآله [illegible] قوله صلى الله عليه وآله يخرجون من النار بعد ما يصيرون

[illegible] وقوله عليه وآله السلام ادخرت شفاعتي لاهل [illegible] من

امتي وما اشبه هذه من الاخبار وما زال وعلى هذا الاصل [illegible]

على العقود وان الوقف على ما قدمت في المقال [illegible] وما

قطعت عليه وقفت فيه اذ كان الوقف في كل عاص في الملة

وليس في القطع في الحمل على عموم عن مبهم لا يعرف عينا قطعا

على ما كان الوقف فيه من الاعيان تم الكتاب

والحمد لله رب العالمين والصلاة على خير خلقه محمد وآله الطاهرين

فرغ من نسخه [illegible] يوم السبت

[illegible] اربعين وسبعمائة

نموذج (٢) نهاية نسخة ابن العودي (الأصل).

وبالله التوفيق والعصمة والعون [illegible]

فان اكثر الموحدين [illegible] في ارشاد المبتدئين [illegible]

في [illegible] افترض الله تعالى على عباده المكلفين [illegible]

[illegible] سائل فقال ما اول ما افترض الله على عباده المكلفين

النظر في ادلته [illegible] الدليل على [illegible]

سبحانه قد فرض معرفته ولا سبيل الى معرفته الا بالنظر

في ادلته وهذا الجواب صحيح غير انه لا بد فيه من [illegible]

بالنظر ليعلم المكلف ما الذي عليه من ذلك فرض

الا بانه عن معاني الالفاظ في مقدمات النظر [illegible]

الاعراض فان قال [illegible] فقل هو استعمال العقل في

[illegible]

نموذج (٣) بداية نسخة مكتبة السيد الحكيم (ك).

نموذج (٤) نهاية نسخة مكتبة السيد الحكيم (ك).

كتاب النكت في مقدمات الاصول من املاء الشيخ الاجل المفيد محمد بن محمد بن النعمان الحارثي رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

وبالله التوفيق والعصمة والعون ان شاء الله قال اكثر الموحدين افتتحوا كلامهم في ارشاد المبتدئين بالقول في اول فرائض الله تعالى على عباده المكلفين فكان ترتيب ذلك ان سأل سائل فقال ما اول فرض الله على عباده المكلفين قيل له النظر في ادلته فان قال ما الدليل على ذلك قيل لانه سبحانه قد فرض معرفته ولا سبيل الى معرفته الا بالنظر في ادلته وهذا الكلام صحيح غير انه لا بد فيه من المعرفة بالنظر ليعلم المكلف ما الذي عليه من ذلك فرض فانا ... الا ما فيه عن معاني الالفاظ في مقدمات النظر وما فيه الاغراض فان قال ما النظر قيل هو استعمال العقل في الوصول الى الغائب باعتبار دلالة الحاضر فان قال ما الاعتبار قيل هو الفكر فيما ظهر للحس للنفس لاستفادة ما بطن عنها فان قال فاذا كان هو هو بعينه لم فسرتموه على وجهين قيل لم يقع التفسير له على وجهين يتضادان بل يتفقان في المعنى وان اختلفا في العبارة والكشف والايضاح وهذا غير منكر عند اهل التحصيل فان قال ما العقل قيل العقل معنى يتميز به من معرفة الاشياء ويتميز عقلا لانه عن المقبحات فان قال ما العلم قيل هو الاعتقاد للشيء على ما هو به مع سكون النفس اليه فان قال ما هو سكون

النفس

نموذج (٥) بداية نسخة الروضاتي (ضا).

الله تبارك وتعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون
ذلك لمن يشاء وقوله عز وجل ربكم اعلم بكم ان يشأ يرحمكم
او ان يشأ يعذبكم وما ارسلناك عليهم وكيلا وما اشبه ذلك
من الآيات فان قال هل يصح ذلك الا من دليل
عن النبي ثم فقل نعم قوله ثم ليخرجون من النار بعد ما يصيرون
حمما وقوله عليه وآله السلام ادخرت شفاعتي لاهل الكبائر
من امتي وما اشبه هذين من الاخبار فان قال فعلى هذا
الاصل الذي قطعتم على العفو دون الوقف على ما ذهب
في المقال فقل هذا ذاك انما قطعت على او تقف فيه اذ كان
الوقف في كل عاص في الله وليس في القطع
في الجملة على عفو عن بعضهم لا يعرف عينا
قطعا على ما كان الوقف فيه
من الاعيان
تم الكتاب والحمد لله رب
العالمين والصلوة على
خير خلقه محمد وآله
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
احمد الله على نعمته واعتصم من خلافه ومعصيته واعوذ
به من سخطه ونقمته وصلى الله على صفوته من بريته محمد نبيه
والاصفياء البررة من عترته وسلم كثيرا اما بعد اطال الله بقاء

نموذج (٦) نهاية نسخة الروضاتي (ضا).

كِتاب
النُكَت
في مقدَّمات الأُصُول

[في علم الكلام]

من إملاء

الشيخ الأجلّ المفيد، أبي عبد الله

محمّد بن محمّد بن النعمان

الحارثي، رضي الله عنه، وأرضاه(١)

---

(١) «وأرضاه» لم ترد في «ضا» و من قوله: «في مقدّمات. . .» الى آخره، غير واضح في مصوّرة «ك».

بسم الله الرحمن الرحيم

وبالله التوفيقُ، والعِصْمةُ، والعَوْنُ.

أمّا بَعْدُ:

فإنّ أكْثرَ الموحِّدين افتتحوا كلامَهم في إرْشاد المبتدئين بالقول في أوّلِ فرائِض الله تعالى على عِباده المُكَلَّفين، فكانَ ترتيبُ ذلك أنْ سألَ سائلٌ:

[١]

فقالَ: ما أوّلُ فَرْض الله على عِباده المُكَلَّفين؟.

قيلَ له: النَظَرُ في أدِلّتِه.

[٢]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على ذلكَ؟

فقلْ[1]: لأنّه ـ سبحانه ـ قد فرضَ معرفته، ولا سبيل إلى معرفته إلاّ بالنظر في أدلّته.

وهذا الكلام صحيحٌ، غَيْرَ أنّه لا بُدّ فيه من المعرفة بالنَظَرِ، ليعلم المكلَّفُ: ما الذي عليه من ذلك فَرْضٌ؟.

---

(١) في «ك»: قيل، بدل: (فقل).

باب
الإبانَة عن معاني الألْفاظ في مقدَّمات النَظَر وماهيّة الأعْراض.

[٣]

فإن قالَ: ما النَظَرُ؟

فقلْ: هو استعمالُ العَقْلِ في الوُصول إلى الغائبِ، باعتبار دلالة الحاضر.

[٤]

فإنْ قالَ: وما الاعْتبارُ؟

فقلْ: هو الفِكْرُ فيما ظَهَرَ للنَفْسِ لاسْتفادة ما بَطَنَ عنها.

[٥]

فإنْ قال: فهوَ النَظَرُ أمْ غيرُهُ؟.

فقلْ: هُوَ هُوَ بِعينِه[1].

---

(١) الفقرة [٥] لم ترد في «ضا».

[٦]

فإنْ قالَ: فإذا كانَ هُوَ هُوَ بِعينِهِ[1] فَلِمَ فسّرتموه على وجهين؟

فقـلْ: لم يَقَـع[2] التفسيرُ له على وَجْهَين يَتضادّان، بل يتّفقانِ في المعنى، وإن اختلَفا في العِبارة، والكَشْف، والإِيْضاحِ، وهذا غيرُ مُنكَرٍ عندَ أهْل التَحْصيل.

[٧]

فإنْ قالَ: ما العَقْلُ؟

فقلْ[3]: العَقْلُ معنىً يتميّزُ به من مَعْرِفة المُسْتَنْبَطات[4]، ويُسمّى عَقْلاً؛ لأنّهُ يَعْقِلُ عن المُقَبَّحات[5].

[٨]

فإنْ قالَ: ما العِلْمُ؟.

فقل: هوَ الاعْتقادُ للشيء على ماهُوَ بهِ، مَعَ سُكُوْن النَفْسِ المعتقد بها[6].

---

(١) من بداية الفقرة إلى هنا لم يرد في «ك».

(٢) في «ضا»: يقع، بدون: (لم).

(٣) أضاف في «ك»: قيل، والجواب كلّه مشوّش في «الأصل».

(٤) في «ضا»: الشيطان! وباقي الكلام فيه مغلوط وناقص.

(٥) لاحظ في وجه تسمية (العقل): المقدّمة للطوسي (ص٨٣) وفيه أيضاً وفي الحدود لابن سينا (ص١١) رقم (٢١) والحدود لابن صاعد الآبي (ص٢٢) رقم (٩٧) كلام عن تعريف العقل وإطلاقاته العديدة.

(٦) لم يرد (المعتقد بها) في «ضا» بل فيه: (اليه. . .) كذا ترك فراغاً بقدر كلمة.

[٩]

فإنْ قالَ: ماهوَ سُكونُ النَفْس الذي أشَرْتَ إليه؟.

فقلْ: هوَ معنىً يحصل للقدرة على نَفْي الشُبَه لَهُ في ضدّ الاعْتقاد، لحصوله من جهة النظر والحُجّة.

[١٠]

فإنْ قالَ: ما الجَهْلُ؟.

فقلْ: هوَ الاعْتقادُ للشيء على غَيْرِ ماهُوَ به.

[١١]

فإنْ قالَ: ما المَعْرفةُ؟.

فقلْ: هيَ التَفَقُّهُ(١).

[١٢]

فإنْ قالَ: فيجبُ على هذا الأصْلِ: أنْ يكونَ كلُّ عالمٍ عارفاً، معتقداً.

فقلْ: لايجب(٢) ذلك، لأنّه ليس حدُّ العالمِ أنْ يكونَ له عِلْمٌ، وقد يكونُ عالمٌ مُسْتَغْنياً عن معنىً يَعْلَمُ بهِ.

---

(١) (التفقه) موضعه بياض في «ضا» وهو مشوّه في «الأصل» ولعله: (الاعتقاد).

(٢) كذا يقرأ في «الأصل» وموضع (لايجب) بياض في «ك و ضا».

[١٣]

فإنْ قالَ: ما الشَكُّ؟.

فقلْ: هُوَ توقُّفُ النفس فيما عَرِيَتْ من اعتقادِهِ على ماهُوَ بِهِ، وعلى غير ماهُوَ بِهِ.

[١٤]

فإنْ قالَ: ما اليَقينُ[١]؟.

فقلْ: هُوَ قَطْعُ النفس على ما تبيّنته[٢] و وضح لها.

[١٥]

فإنْ قالَ: ما الحَقُّ؟.

فقلْ: ماعَضَدَ مُعْتَقِدَهُ البرهانُ.

[١٦]

فإن قالَ: ما الباطِلُ؟.

فقلْ: ماخَذَلَ مُعْتَقِدَهُ البيانُ.

[١٧]

فإنْ قالَ: ما الصحيحُ[٣]؟.

فقلْ: هُوَ الحَقُّ عيناً.

---

(١) كلمة (اليقين) غير واضحة في «الأصل و ك».

(٢) كذا ظاهر «ضا» وفي «ك»: ينبه، والكلمة مشوّهة في «الأصل».

(٣) الكلمتان غير واضحتين في «الأصل و ك».

[١٨]

فإنْ قالَ: ما الفاسِدُ[١]؟.

فقلْ: هُوَ الباطِلُ عيناً.

[١٩]

فإنْ قالَ: ما الصِدْقُ؟.

فقلْ: هُوَ الخبرُ بالشيء على ماهُوَ بهِ.

[٢٠]

فإنْ قالَ: ما الكِذْبُ؟.

فقلْ: هُوَ الخبرُ عن الشيء على خلاف ماهو بهِ.

[٢١]

فإنْ قالَ: ما الخَبَرُ؟.

فقلْ: هُوَ ما أمكنَ فيه الصدقُ والكذب.

[٢٢]

فإنْ قالَ: ما الحَسَنُ؟.

فقلْ: هُوَ ما كـان فِعْلُه للعقول مُلائماً.

---

(١) الكلمتان غير واضحتين في «الأصل و ك».

[٢٣]

فإنْ قالَ: ما القبيحُ؟.

فقلْ: هُوَ[١] ما كانَ فِعْلُه للعقول مخالفاً.

[٢٤]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ؟.

فقلْ: هُوَ المُعْتَبرُ في إدراك ماطلبت النفس إدراكَه.

[٢٥]

فإنْ قالَ: [ما الحجّة][٢].

فقلْ: هيَ الدليلُ عيناً.

[٢٦]

فإنْ قالَ: ما الشُبْهةُ؟.

فقلْ: هيَ ما يحصَلُ للنفس من باطلٍ تخيّلَتْه حَقّاً.

[٢٧]

فإنْ قالَ: ....؟.

.... عن جهة الحقّ[٣].

---

(١) (هو) لم ترد في «ضا».

(٢) كذا استظهرنا مابين المعقوفين، ومحلّها بياض في «ك و ضا» وفي «الأصل» طمس وتشويه من هنا الى إبتداء الفقرة [٢٨]، عدا بعض الكلمات.

(٣) هذا هو الباقي من هذه الفقرة، والباقي بياض في «ضا» ومشوّه في «الأصل»، ولكنها لم ترد مطلقاً في «ك».

[٢٨]

فإنْ قالَ: ما الشيْءُ؟.

فقلْ: هو الموجودُ.

[٢٩]

فإنْ قالَ: ما الموجودُ[١]؟.

فقلْ: هو ما صَحَّ التأثيرُ به أو فيه.

[٣٠]

فإنْ قالَ: ما المعدومُ؟.

فقلْ: هُوَ ما لا يصحُّ التأثيرُ به أو فيه[٢].

[٣١]

فإنْ قالَ: ما الحَدَثُ؟.

فقلْ: هُوَ الكَوْنُ بعد العَدَم.

---

(١) علّق في «الأصل و ك» هنا بعنوان «نسخة» ما نصّه: قيل: هو الثابت العين في الوجود، والمعدوم: هو المنتفي العين الخارج عن الوجود ولاحظ أوائل المقالات للمؤلّف، فقد أورد هذا التعريف ـ الوارد في الهامش ـ بعينه (ص١٢٦): ألقول في المعدوم. ولاحظ المقدمة للطوسي (ص٦٦) فقد أورد مافي هذا الهامش، واورد مافي المتن بعنوان: قيل.

(٢) كذا في «ك» وفي الأصل (أولا فيه) ولعلّها: ولافيه. ولم ترد هذه الفقرة في «ضا».

[٣٢]

فإنْ قالَ: ما القِدَمُ؟.

فقلْ: هُوَ الوُجودُ في الأزل[١].

[٣٣]

فإنْ قالَ: ما الجِسْمُ؟.

فقلْ: هو ذو الطُول والعَرْض والعُمْق[٢].

[٣٤]

فإنْ قالَ: ما الجَوْهَرُ؟.

فقلْ: هو ما تألّفَتْ منه الأجْسامُ[٣].

[٣٥]

فإنْ قالَ: ما العَرَضُ؟.

فقلْ: هو ما احتاجَ في وجُوده إلى غيره، ولم يكنْ له لَبْثٌ كلَبْث الأجسام[٤].

---

(١) في «ك»: الآزال.

(٢) لاحظ: أوائل المقالات (ص١٢٣).

(٣) لاحظ: أوائل المقالات (ص١١٧).

(٤) لاحظ: أوائل المقالات (ص٤ ـ ١٢٥).

[٣٦]

فإنْ قالَ: ما الاجْتماعُ؟.

فقلْ: هُوَ ما تتألّفُ[١] به الجواهِرُ.

[٣٧]

فإنْ قالَ: ما الافْتراقُ؟.

فقلْ: هُوَ ما انْفَصَلَتْ بِهِ الجواهِرُ.

[٣٨]

فإنْ قالَ: ما المُماسَّةُ؟.

فقلْ: هيَ الاجْتماعُ عيناً.

[٣٩]

فإنْ قالَ: ما المُبايَنةُ؟.

فقلْ: هيَ الافْتراقُ عيناً.

[٤٠]

فإنْ قالَ: ما الحَرَكَةُ؟.

فقلْ: هيَ ما قَطَعَتْ بِهِ الجواهِرُ مكانَيْنِ[٢].

---

(١) كلمة (تتألّفُ) مشوّهة في «الأصل» وفي «ضا»: يتفق.

(٢) في «ضا» بدل (مكانين): في مكان بوقتين، وهو ذيل ماياًتي في الفقرة [٤١] التالية، فما بين الموضعين ساقط من «ضا».

[٤١]

فإنْ قالَ: ما السُكونُ؟.

فقلْ: هُوَ ما لبثَتْ بهِ الجواهِرُ في مكانٍ بوَقْتين.

[٤٢]

فإنْ قالَ: ما العالَمُ؟.

فقلْ: هُوَ السماء، والأرض، وما فيهما، وما بينهما، من الجواهِر والأعْراض[١].

[٤٣]

فإنْ قالَ: ....[٢] من الأجناس؟.

فقلْ: جنسين[٣] لا ثالِثَ لَهُما، يتضمَّنُ كلُّ واحِدٍ منهما أجْناساً.

[٤٤]

فإنْ قالَ: ماهُما؟.

فقلْ: هُما المتقدّم ذِكرهُما من الجواهِر والأعْراض.

* * *

(١) ذكر المؤلّف هذا التعريف بعينه في أوائل المقالات (ص١٢٧) وقال: ولا أعرف بين أهل التوحيد خلافاً في ذلك.

(٢) كلمات مشوّهة في «الأصل» وموضعها بياض في «ك و ضا».

(٣) كذا بالياء في النسخ كلّها!.

باب
الكلام في حَدَث العالَم
وإثبات مُحْدِثه والإبانة عن صفاته

[٤٥]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على حَدَث العالَم؟.

فقلْ: تغيُّرُ أجزائِه، واحتمالُها الزيادةَ والنقصانَ.

[٤٦]

فإنْ قالَ: ما وَجْهُ دلالة ذلكَ، والبرهانُ عليه؟.

فقـلْ: لأنّـه لو كانَ قديماً لاختصَّ في القِـدَم بصفة(١)، واستحال خروجُه عنها، لفساد تعلّق العَدَم بالقديم والبُطلان.

---

(١) في «ك»: بطابقة.

[٤٧]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ [على وجوب المُحدِث له][١].

فقلْ: ما أوجب في البدائهِ[٢] للكِتابة كاتباً، وللبناء بانياً، وللمساحة ماسحاً[٣].

[٤٨]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على وُجُودِه؟.

فقلْ: ما في العقول من استحالة فِعْلٍ من غير [صنعِ أحدٍ له][٤]، ووجوده، وعلمه، وحياته، فهوَ من معدومٍ ـ ليس بشيء ـ أشدُّ استحالةً.

[٤٩]

فإنْ قالَ: لِمَ لا يجوزُ عدمُه بعدَ الوجود؟.

فقلْ: لقِدَمه، إذ القديمُ بالوجود أوْلىٰ منه بالعدم.

---

(١) كذا نستظهره من «الأصل» ويفيده الجواب، وفي «ك و ضا» موضع مابين القوسين فراغ، وكتب في هامش «ك»: بياض.

(٢) في «ك» البداية، وكذا كلّما تكررت الكلمة فيما يلي.

(٣) (وللمساحة ماسحاً) ليست في «ضا» وهي مشوّهة في «الأصل».

(٤) كذا قرأنا «الأصل» وموضعه في «ك» بياض، وفي «ضا»: (جاحد له . . .) وفراغ بقدر كلمة واحدة.

[٥٠]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنّه قديم؟.

فقلْ: لأنّهُ يتأتىٰ منه ما لا يتأتىٰ منّا لحدثنا[١] بالجواهِر، والأجناس المخصوصة من الأعْراض.

[٥١]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنّه حيٌّ؟.

فقلْ: اقتضاء مافي العالَم من آثار قُدْرته، والقادر في مقتضى العقول يجب أن يكون حَيّاً.

[٥٢]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنّه قادرٌ؟.

فقلْ: تعلّقُ الأفعال به، مَعَ تعذُّرها ـ في البدائه ـ على العاجز، واستحالة وقوعها على طريق الابتداء من الميّت.

[٥٣]

فإنْ قالَ: ما الذي يَدُلّ على أنّه عالِمٌ؟.

فقلْ: ما في أفعاله من الإتقان، والتظافُر[٢] على الاتّساق، وتعذُّر ما كان بهذِه الصفةِ ـ في البدائه ـ على الجاهل.

---

(١) كذا ظاهر «الأصل» وفي «ك» بدل (منها لحدثنا) من الحدث ما، وفي «ضا»: من الحدث.

(٢) كذا ظاهر «الأصل» ويقتضيه التعدّي بعلى، لكن في «ك» النظام، وفي «ضا»: التـ. . .، كذا مبتورة الآخر.

[٥٤]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّهُ سَميعٌ؟.

فقلْ: ما ثَبَتَ من حياته مَعَ تَعرّيهِ من الآفاتِ.

[٥٥]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّه بصيرٌ؟.

فقلْ: ما تقدّم من دلالة السَمْع.

[٥٦]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّه حكيْمٌ؟.

فقلْ: ما ثَبَتَ من غِناهُ، وعلمهِ بقبح القبيح.

[٥٧]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على غِناه؟.

فقلْ: ما ثَبَتَ من قِدَمه، واستحالة الحاجة في صفة القديم[١].

[٥٨]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على صِدْقِه[٢]؟.

فقلْ: ما ثَبَتَ من حكمته، وغناه عن القبيح.

---

(١) في «ضا»: القدرة، بدل (القديم).

(٢) كذا في «ضا» وموضع (صدقه) بياض في «ك» والكلمة مشوّهة في «الأصل».

[٥٩]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّه غير ظالم[١]؟ .

فقلْ: ما ثَبَتَ من غِناه في الحكمة[٢]، [ولأنَّ الظلم قبيح][٣].

[٦٠]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّه جوادٌ كريمٌ؟ .

فقلْ: ما دَلَّ على أنَّه حكيمٌ رحيمٌ .

* * *

---

(١) كلمة (ظالم) مشوّهة في «الأصل»، وكان في «ك و ضا» مكانها: غير فقير، ويقرّب ما أثبتّ أن المصنف ذكر صفة الغنى سابقاً، ولم يذكر صفة العدل.

(٢) الجواب إلى هنا في «ك»، لكن في «ضا» وظاهر «الأصل»: قد أثبت في غناه في الحكمة.

(٣) كذا الظاهر وهو مشوّه في «الأصل»، لكن في «ك و ضا» ولا تعظيم! .

باب
الكَلام في نَفْي التَشْبيه

[٦١]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّه لايَشْبَهُ خَلْقَهُ؟ .

فقلْ: مافي الاشْتباه[1] من دلالة الحَدَث بالاتّفاق، وقد ثَبَتَ أنّهُ قديمٌ .

[٦٢]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّه لايُدْرَكُ بالأبْصار؟ .

فقلْ: مااستحالَ من اشتباهِهِ بخلقه، وإيجاب الرؤيةِ الاشتباهَ .

[٦٣]

فإنْ قالَ: أيْنَ دلالةُ السَمْع على ذلك؟ .

فقلْ: قول الله تعالى: ﴿لاتُدْرِكُهُ الأبْصارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأبْصارَ وَهُوَ اللطيْفُ الخَبِيْرُ﴾ [الآية (١٠٣) من سورة الأنعام: ٦] .

---

(١) في «ضا»: الأشباه .

[٦٤]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّه عالِمٌ لنفسِه؟.

فقلْ: استحالة جَرَيان الجَهْل عليه، و وُجوب جَوازِه على سائر ما عَلِمَ بمعنىً من الموجودات.

[٦٥]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّه قادر لنفسه؟.

فقلْ: ما دَلَّ على كونه بها عالماً.

وكذلك في بابَ الحياة.

[٦٦]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّ كلامه مُحْدَثٌ؟.

فقلْ: ما فيه من آية الحَدَثِ، من التفصيل والنظام.

* * *

باب
الكلام في التَوْحيد

[٦٧]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّه في الإلٰهيّة واحِدٌ؟.

فقـلْ: استحـالـةُ تعلّقِ النَقْص بِمُسْتَحِقِّ الإلٰهيّة، و وجُـوبُـه فيما زاد. . .[١] المعنى على الواحِد.

[٦٨]

فإنْ قالَ: فما وَجْهُ وُجوبهِ فيما زاد على الواحد؟.

فقلْ: هو[٢] ما للعُقول من وجُوبِ التساوي ـ إذْ ذاك ـ بينهما، أو بينهم، في القدرة [أ] والتفاضُل:

ولـو تسـاويا، لكانَ كلّ واحِدٍ منهما متى رامَ ضِدَّ ما رام صاحبُه إيقاعَهُ، امتنعا، وتكافئا في المنع، فعَدُمَ مُرادُهُما جميعاً، وذلك غايةُ النَقْص.

ولو تفاضلا، لكانَ المفْضُولُ ـ بالبدائهِ ـ ناقِصاً.

---

(١) في «الأصل» كلمة غير مقروءة، وفي «ضا»: زاد على المعنى.

(٢) كذا ظاهر «الأصل» وليس (وهو) في «ضا»، وفي «ك» فقل: العقول.

بابُ
الكلام في الرسالة

[٦٩]

فإنْ قالَ: ما الدلالةُ على جواز بَعْثِهِ بالرُسُلِ [١] عليهم السلام؟.

فقلْ: قُدْرتُه على ذلكَ، واستحالةُ تَعَذُّرِه عليه.

[٧٠]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على حُسْنِ بَعْثِهِ [٢] بِالرُسُلِ [٣]؟.

فقلْ: مافي ذلك من اللُطْف للخَلْقِ.

[٧١]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّ فيها لُطْفاً للخَلْقِ؟.

فقلْ: وجودها فيما سَلَفَ بالصحيح من السَمْع.

---

(١) كذا في «الأصل» وفي «ضا»: بعثِهِ الرسُلَ، وفي «ك» بِعْثَة الرسُلِ.

(٢) كذا في «ضا» وفي «الأصل»: بعثته، وفي «ك» بعثة.

(٣) كذا في الأصل، وفي «ك و ضا»: الرسلَ.

[٧٢]

فإنْ قالَ: ما الدلالةُ على وجُودها[١] من السَمْع؟.

فقلْ: تواتُر الأخْبار بِما ظَهَرَ على كثيرٍ من مدّعيها من العَجْزِ في نفسِه بالنَظَر إلى رسه[٢] بالعَقْل.

[٧٣]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على نُبوَّةِ محمّد عليه السلام؟.

فقلْ: ما قَهَرَ به العَرَبَ، والعَجَمَ، والخاصّةَ، والعامّةَ، من القرآنِ.

[٧٤]

فإنْ قالَ: ما وَجْهُ دلالة القُرآنِ؟.

فقلْ: وَجْهُها التحدّي الواقعُ بسائر الفُصَحاء والبُلَغاء، وعَجْزُهم عن معارضته بمثلهِ في النظام.

[٧٥]

فإنْ قالَ: ومن أيّ وَجهٍ حَصَلَ عَجْزُهم عنه؟ وماالحجّةُ في ذلك والبُرْهانُ؟.

فقلْ: بُرهانُ ذلك عُدُولهُم عن المُعارضة إلى السَيْف الذي هو أشَقُّ على الأنْفُسِ من سائر أجْناسِ الكلامِ.

---

(١) كتب في «ضا» وجوبها، وفوقه «وجودها».

(٢) كذا في «الأصل و ضا» وفي «ك»: رسه، غير منقوط في الجميع، ولعلّه من الريب.

بابُ
الكلام في الإمامة

[٧٦]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على إمامة أمِيرِ المُؤْمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام؟.

فقلْ: ما وقَعَ من اسْتِخْلافه عليه وآله السلامُ لَهُ بحَضْرة الأنام.

[٧٧]

فإنْ قالَ: وما الدليلُ على أنَّه اسْتَخْلَفَهُ، وجَعَلَهُ بَعْدَهُ الإمامَ؟.

فقلْ: تواترُ الشيعة بأمْره عليه السلامُ جماعةً من أصحابه بالسلام عليه بإمْرَةِ المؤمنين تهنيةً له بالمقام[1].

---

(١) انظر كتاب اليقين باختصاص مولانا علي عليه السلام بإمرة المؤمنين للسيّد على بن طاوس الحلّي، وقد ألّفه لجمع ما ورد بتلقيب أمير المؤمنين عليه السلام بهذا اللقب، وانظر خاصة الأبواب (٤ و ٣٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٦٩ و ٧٠ و ١١٥) فقد ذكر أمر رسول الله صلّى الله عليه وآله من رواية بريدة بن الخصيب الأسلمي، وفي الباب (١٢٨) كنا نسلم، وفي الباب (١١٦) عن أسامة، وفي الأبواب (١١٣ و ١٤٩) عن أبي جعفر عليه السلام. وفي الأبواب (٦٨ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١١٧) عن الصادق (ع). وانظر كتاب التحصين الذي استدرك فيه على كتاب اليقين.

[٧٨]

فإنْ قالَ: وماالذي يُؤمِنُ من غَلَطِ الشيعة، وإنْ كانوا مُتواترينَ في هذا الزمان؟.

فقلْ: الذي آمَنَ من غَلَطِ المسلمين فيما نَقَلُوهُ من مُعْجزات الرسول عليه السلام، وفرائضهِ، وسُنَنهِ، وأحكامِهِ وكانوا مُتواتِرين به في هذا الزمان.

[٧٩]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على إمامة الحَسَنِ والحُسَيْن عليهما السلام؟.

فقلْ: دلالة إمامةِ أميْرِ المُؤمنين عليه السلامُ.

[٨٠]

فإنْ قالَ: ما الدلالةُ على إمامة التسعة من وُلْد الحُسين عليهم السلام؟.

فقلْ: ما تقدَّم ذِكْرُهُ في إمامة عليٍّ والحَسَن والحُسين عليهم السلام، من التواتُر في الأخْبار.

[٨١]

فإنْ قالَ: فَهَلْ لَكَ ـ مع ذلك ـ أخْبارٌ في إمامتهم، على الإجْماع والاتّفاق؟.

فقلْ: أجَلْ، إنَّ مَعيَ في ذلكَ مالَيْسَ فيه اخْتلافٌ.

[٨٢]

فإنْ قالَ: هَلُمَّ به، على التفصيل للبيان.

فقلْ: قد أجْمَعَ أهْلُ الإسْلام على أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله نَصَبَ عليّاً عليه السلامُ يَوْمَ غدير خُمّ، في رجوعه من حَجّة الوَداع، للأُمَّةِ جَمْعاء، ثمَّ واجَهَهُم بالخطاب، فقالَ: «مَنْ كُنْتُ مولاهُ، فعليٌّ مولاهُ»(١).

فأوْجَبَ له ما لنَفْسِه من الطاعَةِ، وشريف المقام، ولا خِلافَ بينَ أهْل اللسان أنَّ «المولى» عبارةٌ ـ في اللغة ـ عن «السيّد المطاع».

---

(١) أجمعت الأُمة على تواتره:

قال الكتاني في نظم المتناثر من الحديث المتواتر (ص١٩٤) رقم (٢٣٢): حديث «من كنتُ مولاه فعليّ مولاه» أورد من حديث. . . ثمانية عشر نفساً [وذكر أسماءهم] وعدّ عدّة من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: أنهم سمعوا رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم يقوله، وعن اثني عشر رجلاً [وسمّى منهم اثنين] و عن بضعة عشر رجلاً [وسمّى منهم واحداً]. . . و ورد أيضاً من حديث [أربعة اشخاص].

وفي رواية لأحْمد: أنّه سمعه من النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ثلاثون صحابياً وشهدوا به لعليّ [عليه السلام]. . .

وممّن صرّح بتـواتـره ـ أيضاً ـ: المناوي في (التيسير) نقلاً عن السيوطي، وشارح (المواهب اللدنيّة) وفي (الصفوة) للمناوي: قال الحافظ ابن حجر: حديث «من كنتُ مولاه فعليّ مولاه» خرّجه الترمذي، والنسائي، وهو كثير الطرق جدّاً، وقد استوعبها ابن عُقدة في (مؤلّف) مفرد، وأكثر أسانيدها صحيح أو حسن.

أقول: خرجه من أعلام العامة أصحاب الصحاح والسنن: الترمذي (٥/٦٣٣) رقم (٣٧١٣) والنسائي في خصائص علي عليه السلام (ص٩٦ و ٩٩ / بالارقام ٧٩ و ٨٣) وأحمد في مسنده (١/٨٤) ومواضع أُخر، والحاكم في المستدرك على الصحيحين (٣/١٠٩ و ١١٠ و ١١٦) وابن أبي شيبة (١٢/٥٩) رقم (١٢١٢١).

وأما الشيعة، فقد صرّح بتواتره الإماميّة: =

....

= قال الكراجكي: قد اختُصّ هذا الخبرُ بما لم يشركه فيه سائر الأخبار، فمن ذلك أنّ الشيعة نقلته وتواترت به، وقد نقله ـ أيضاً ـ أصحاب السير نقل المتواترين به، يحمله خلفٌ منهم عن سلف، وضمّنه جميعهم الكتب بغير إسنادٍ معيّن، كما فعلوا في إيراد الوقائع الظاهرة والحوادث الكائنة التي لا تحتاج في العلم بها إلى سماع الأسانيد المتّصلة.
انظر الشافي للمرتضى (٢ / ٢٦١) ولاحظ دليل النصّ بخبر الغدير، المنشور في مجلة (تراثنا) العدد ٢١ ص٤٣٣.

وأما الزيديّة، فقد صرّحوا بتواتره:

قال الأمير الناصر الحسين بن محمّد: قد ذكر الطبريّ خبر يوم الغدير، وطرّقه من خمس وسبعين طريقاً، وأفرد له كتاب الولاية، وذكر ابن عقدة خبره، وأفرد له كتاباً وطرّقه من مائة طريق وخمس طرق...، ولا شك ولا إشكال في بلوغه حدّ التواتُر، وحصول العلم به، والأُمّة بين مُحتجٍّ به على الإمامة، ومتأوّلٍ فيه. ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة (ص١٩١ ـ ١٩٢) وأورده الحاكم الحسكاني من طرق في شواهد التنزيل (في سورة المائدة ذيل الآية ٦٧) وقد أفرد لجمع طرقه كتاباً قال: وطرق هذا الحديث مستقصاة في كتاب (دعاة الهداة إلى أداء حقّ الموالاة) من تصنيفي في عشرة أجزاء، وذكره ابن طاوس الحلّي في كتبه كالاقبال والطرائف وقال: إنّه كان في اثني عشر كرّاساً، مجلداً. لاحظ خزانة ابن طاوس (ص٣٥) رقم (١٩٠).

وأما الإسماعيلية:

فقد أورده القاضي النعمان بطرق ثم قال: فالخبر عن قيام رسول الله صلّى الله عليه وآله بغدير خمّ بولاية عليّ صلوات الله عليه... وما قال في ذلك ممّا ذكره من ولايته أيضاً من مشهور الأخبار، وما رواه الخاصّ والعام، شرح الأخبار (ج١ ص١٠٥).

وأما الخوارج:

فعلى قلّة عدد المنتمين إلى مذهبهم، ممن يعتدّ بنقلهم ورأيهم، وقلّة المصادر المتوفرة من كتبهم، فإنّ السيّد المرتضى بعد أن صرّح بقوله: ما نعلم أنّ فرقةً من فرق الأُمّة ردّتْ هذا الخبر واعتقدت بطلانه، قال:... واما الخوارج: فما يقدرُ أحدٌ على أنْ يحكيَ عنهم دفعاً لهذا الخبر، او امتناعاً من قبوله، وهذه كتبُهم ومقالاتُهم موجودةٌ معروفةٌ، =

وأجمعوا - أيضاً - على أنّه قال لعليّ عليه السلامُ: «أنْتَ مِنّي بمنزلة هارونَ من مُوسىٰ، إلاّ أنَّهُ لا نَبيَّ بَعْدي»[1].

فأوجب بذلكَ له الخلافة من بعده، وأوضحَ به عن استخلافهِ إماماً.

= وهيَ خاليةٌ من ردّ الخبر. الشافي، للمرتضى (٢ / ٢٦٤).

أقول: وبذلك ثبت إجماع الأمّة بكافة مذاهبها على ورود الخبر وقبوله، وبلوغه رتبةً من الشهرة تفوق حدّ التواتر المصطلح، فلا ينكره إلاّ مكابر، أو شاذ، أو جاهل بطرق العلماء والمحدّثين في تعاملهم مع الأحاديث.

وقد جمع أسماء رواة الحديث من الصحابة، مع ذكر مصادر رواياتهم، فبلغ بهم (١٦٧) شخصاً محقّق صحيفة الرضا عليه السلام في ذيل الحديث. برقم (١٠٩) ص (١٧٢ - ٢٢٤).

واما عن دلالة الحديث على الإمامة فقد أشبع العلماء الكلام، ومنهم شيخنا المفيد في كتبه الكلامية، وخاصة رسالته في أقسام المولى ورسالة في معنى المولى.

(١) معروف بحديث المنزلة، اعترفَ المحدّثون بتواتره وشهرته: فالكتاني من العامّة، أورده من حديث ثلاث عشرة نفساً [وذكر أسماءهم] وقال: وقد تتبّعَ ابنُ عساكر طرقه في جُزْءٍ فبلغ عَدَدُ الصحابة فيه نيفاً وعشرين، وفي (شرح الرسالة) للشيخ جسوس رحمه الله ما نصّه: حديث «أنْتَ منّي بمنزلة هارونَ من مُوسىٰ» مُتواترٌ، جاء عن نيفٍ وعشرين صحابيّاً، واستوعَبها ابن عساكر في نحو عشرين ورقة. نظم المتناثر (ص١٩٥) رقم (٢٣٣).

وقد رواه أصحاب الصحاح والسنن: كالبخاري في صحيحه (٤/ ٢٠٨) و (٥/ ١٢٩) ومسلم في صحيحه (٢ / ٣٦٠) وأحمد في مسنده (١ / ١٧٣) ومواضع عديدة أُخر.

وقال السيّد الشريف المرتضى: إن عُلماء الأُمّة مطبقون على قبوله... والشيعة تتواتر به، وأكثر رواة الحديث يرويه، ومن صنّف الحديث منهم أورده من جملة الصحيح، وهو ظاهر بين الأُمّة شائع، كظهور سائر ما تقطع على صحّته من الأخبار. الشافي، للمرتضى (٣/ ٨).

=

واتّفقوا على أنّه عليه السلامُ قالَ ـ في الحَسن والحُسين صلوات الله عليهما ـ: «إبنايَ هٰذانِ إمامانِ، قاما أوْ قَعَدا»[(١)].

وهذا في الإمامة من أوضح المقال.

ولم يختلفوا في أنّهُ عليه السلامُ قالَ: «الأئِمّةُ بَعْدي عَدَدُهم عَدَدُ نُقباء موسىٰ عليه السلام، اثنا عَشَرَ إماماً».

بالظاهر الصحيح من الأخبار[(٢)].

= وقال الأمير الناصر: خبر المنزلة هو مُجمع على صحته وغير مختلف في ثبوته. ينابيع النصيحة (ص١٩٥).

وقال القاضي النعمان: وهذا ـ أيضاً ـ خبر مشهور، قد جاء من طرقٍ شتّى، وثبتَ. شرح الأخبار (٩٧/١).

(١) رواه الصدُوق في علل الشرائع (٢١١/١) من حديث الحسن عليه السلام والخزّازُ في كفاية الأثر (ص١١٧) من حديث أبي أيوب الأنصاري، والمفيدُ في الإرشاد (ص٢٢٠) وابن شهرآشوب في مناقب آل أبي طالب (٣٩٤/٣) وقال: أجمع عليه أهل القبلة.

و رواه الأمير الناصر في ينابيع النصيحة (ص٢٣٧) وقال: ولا شبهة في كون هذا الخبر ممّا تلقّته الأُمّة بالقبول، وبلغ حدّ التواتُر.

وأرسله في حاشية شرح الأزهار (٥٢٢/٤) عن (الرياض) و رواه السيّد مجد الدين في التحف شرح الزلف (ص٢٢).

وقال بعض مولّفي الزيديّة ـ بعد أن نقل الخبر واحتجّ به؛ فان قال قائل: لم قلتم: إنّ هذا الخبر قد وقع العلم بصحته فيصحّ الاحتجاج به؟ قيل له: لما بيّناه فيما تقدّم، وهو: أنّ كل خبر ظهر بين أهل العلم على اختلاف مذاهبهم واختلاف أقوالهم... وكان جماعتهم بين مستدل بظاهره وبين متأوّلٍ له... ولم يُحْكَ عن أحدٍ منهم دفعه، كان ذلك إطباقاً منهم على تلقّيه بالقبول. كتاب الزيديّة، المنسوب الى الصاحب (ص١٥٥).

(٢) نصوص حديث: «... اثنا عشر خليفة...» أوردها البخاري في صحيحه (١٠١/٩) الكتاب ٢٣ باب (٥١) الاستخلاف، ومسلم في صحيحه (١٤٥١/٣) =

[٨٣]

فإنْ قالَ: فإنّ الشيعةَ أنفسَها تفترقُ في الإمامة على مَذاهبَ وأقْوالٍ، فكيفَ يَصِحُّ لنا ماذكرتموهُ مع الاخْتلاف[١]؟.

فقلْ: يَصِحُّ ذلك على الوَجْهِ الذي يَصِحّ في تأويل القُرآن، وما تُثبتُ الآياتُ، وإنْ كانَ أهل فرقه[٣] اختلفوا[٤]... في المعجزات، وبما يثبت به أعلامُ النبيّ عليه السلامُ خاصّة، وفرائضُهُ، وسُنَنُه، وأحْكامُهُ، وإن كانَ بيْنَ المُسلمينَ فيها اختلافٌ.

* * *

= كتاب الامارة، باب (١) الناس تبع قريش، والترمذي في سننه (الصحيح) (٢/٤٥) طـ الهند ب ما جاء في الخلفاء، ثم رواه من تلاهم من المحدثين في المجاميع الحديثية، وقد جمع الحافظ ابن حجر طرقه في كتاب (لذّة العيش، بجمع طرق حديث الأئمة من قريش).

واقرأ بحثاً قيّماً عن الحديث في كتاب (الخلفاء الاثناعشر) للعلامة السيّد محمّد على البحراني الموسوي، ولاحظ كتابنا (تدوين السنّة الشريفة).

(١) من قولـه: (فكيف...) الى هنـا، ورد هكذا في «ك» وهو مشوّه في «الأصل» وفي «ضا»: في كون... ماذكرتموه من الاختلاف.

(٢) من أول الجواب إلى هنا لفّقناه من «ك و ضا» وهو مشوّه في «الأصل» وفي «ك»: يصلح، بدل (يصح) الثانية.

(٣) كذا ظاهر «الأصل» وفي «ك و ضا» فريقه.

(٤) كذا في «الأصل» ثم تشويش وفي «ضا» (يختلفوا) وبعده بياض وفي «ك»: (مختلفين و).

بابُ
الكلام في الوَعْدِ والوَعِيْدِ

[٨٤]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّ المُطِيْعَ مُسْتَحِقٌّ بطاعتِه للثواب؟.

فقلْ: ما ثَبَتَ من حُسْنِ فِعْلِه، وثبتَ - في البدائه - من وجُوب المَدْحِ على ما حَسُنَ من الأفْعالِ.

[٨٥]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّ العاصِيَ مُسْتَحِقٌّ بمعصيته للعِقاب؟.

فقلْ: ما ثبت من قُبْحِ فِعْله، وصَحَّ - في البدائِه - من حُسْنِ الذَمِّ على ما قَبُحَ من الأفْعالِ.

[٨٦]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على جَواز العَفْو عن مُرْتَكِب كَبيرةٍ من المُوْبِقات؟.

فقلْ: ما حَسُنَ من العَفْوِ في العُقول عَمَّن وَجَبَ عليه عِقابٌ افْتَقَرَ إلى إزالته الصفح والغفران[١].

[٨٧]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على صِحَّةِ الوقْفِ في أصحاب الكبائر من أهل المعرفة والصلاة؟.

فقلْ: عدمُ الدلالة من الجِهات التي لو كانت لَوُجِدتْ فيها، على فعل المُسْتَحق لَهُم، على القطع والثبات[٢].

[٨٨]

فإنْ قالَ: هَلْ مَعَ ذلك حُجّةٌ أُخْرى توجبُ الوَقْفَ أو بيان؟.

فقلْ: أجَلْ، إنّ مَعَهُ لأكْثَرُ[٣] الحُجَجِ والبيّنات، وهو القُرآن.

---

(١) اقرأ ما يفيد لهذه الفقرة في الفصول المختارة (ص٤٠ ـ ٤١).

(٢) اقرأ عن هذه الفقرة أوائل المقالات (ص٥٢ و ١٠٢)، واقرأ الفقرات التالية [٨٩ ـ ٩٢].

(٣) كذا في النسخ، ولعلّه: أكبر.

[٨٩]

فإنْ قالَ: أيْنَ وَرَدَ في ذلِكَ من القُرآنِ؟.

فقلْ: قَوْلُ الله تبارك وتعالى: ﴿إنَّ الله لا يَغْفِرُ أنْ يُشْرَكَ بِهِ ويَغْفِرُ ما دُونَ ذلِكَ لِمَنْ يَشاءُ﴾ [الآية (٤٨ و ١١٦) من سورة النساء (٤)].

وقولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ربُّكُمْ أعْلَمُ بِكُمْ إنْ يَشَأ يَرْحَمْكُمْ أوْ إنْ يَشَأ يُعَذِّبْكُمْ وما أرْسَلْناكَ عَلَيْهِم وكيلاً﴾ [الآية (٥٤) من سورة الاسراء (١٨)].

وما أشْبَهَ ذلك من الآياتِ... [١].

[٩٠]

فإنْ قالَ: هَلْ (نُقِلَ لك)[٢] في هذين الأمْرَيْنِ شيءٌ عن النبيِّ صَلّى الله عليه وآله؟.

فقلْ: نَعَمْ.

قوله صَلّى الله عليه وآله: «لَتُخرَجُونَ من النّار بَعْدَ ما تَصِيرُونَ حمياً[٣] وفحماً»[٤].

---

(١) في «الأصل» هنا كلمة مشوّهة، و وضع مكانها في «ضا» فراغاً بقدر كلمة، وكتب في «ك»: بياض.

(٢) كذا ظاهر «الأصل» وهو مشوّش، وكان في «ك» موضعه: بياض، وفي «ضا» جاءت العبارة هكذا: هل لك مع ذلك في الأمرين دليلٌ عن النبيّ (ص).

(٣) كذا في «ك» وفي هامشه عن نسخة «حمما» وهذا أقرب الى «الأصل» المشوّه، وموضع الكلمة فراغ في «ضا».

(٤) لم نعثر على الحديث في المصادر المتوفّرة، ولكن ورد في مسند أحمد (ج٣ ص٤٨) بلفظ: «يخرج الناس من النار بعد مااحترقوا وصاروا فحماً فيدخلون الجنّة...» من حديث أبي سعيد، وعن البخاري في صحيحه: «يخرج من النار قوم بالشفاعة كأنهم النغارير» أورده =

وقوله عليه وآله السلامُ: «ادَّخَرْتُ شفاعَتي لأهْلِ الكبائر من أُمّتي»[1].

وما أشْبَهَ هٰذين من الأخبار.

= المناوي في كنوز الحقائق بهامش الجامع الصغير (٢/ ١٩٦). وبهذا المعنى أحاديث كثيرة في مصادر العامة.

(١) الحديث بلفظ: «شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي، أورده السيوطي عن أحمد في المسند، وعن أبي داود، والنسائي، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٩) عن جابر وأنس والطبراني في الكبير عن ابن عباس، والخطيب عن ابن عمر وعن كعب بن عجرة. الجامع الصغير (١/ ٤٠).

وعن ابن عبد البرّ في (الاستذكار): إثبات الشفاعة ركن من اركان اعتقاد أهل السنّة، وقد ذكرت في (التمهيد) كثيراً من أقاويل الصحابة والتابعين في ذلك، . . . ، والأحاديث فيها متواترة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله، صحاحٌ ثابتة، وحديث جابر: شفاعتي لأهل الكبائر. . . وقال صلّى الله عليه وآله وسلم: إنّي ادّخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي.

انتهى كلام ابن عبد البرّ، وقد نقله الزرقاني في شرح الموطأ مختصراً.

وقال ابن تيميّة: قد ثبت بالسنّة المستفيضة بل المتواترة واتّفاق الأُمّة أنّ نبيّنا صلّى الله عليه وآله وسلم الشافع. . .

ثم اتّفق أهل السنّة أنّه يشفع في أهل الكبائر. لاحظ نظم المتناثر ص٢٣٧.

[٩١]

فإنْ قالَ: فعلىٰ هذا الأصْلِ الذي[١] قاطِعٌ على العَفْو دون الوقْف، على ما قدَّمْتَ في المقال؟.

فقلْ: مَعاذَ الله، ما قطعْتُ على ما وَقَفْتُ فيهِ، إذْ كانَ الوقفُ في كلّ عاصٍ في الد......[٢].

ولَيْسَ في القَطْعِ في الجُمْلة على عَفْوٍ عن مُبْهَم لا يُعْرَفُ عَيْناً، قَطْعاً على ماكانَ الوَقْفُ فيهِ من الأعْيان[٣].

[تَمَّ الكتاب]

* * *

---

(١) كذا في النسخ، إلاّ أن الكلمة غير واضحة في «الأصل» وكأن فوقها (ظ) ولعلّ الكلمة: فأنْتَ.

(٢) كذا في النسخ، وموضع الفراغ مشوّه في «الأصل» وبياض في النسختين.

(٣) كتب في هامش «ك»: بلغ قبالاً.

نهايات النسخ

جاء في آخر نسخة «الأصل» ما نصّه :

تَمَّ الكِتابُ، والحمد لله ربِّ العالمين والصلاة على خير خلقه محمّد وآله الطاهرين.

فرغ من نسخه أفقر عباد الله تعالى أحمد بن الحسين بن العودي عفا الله عنه، يوم السبت الرابع والعشرين من شهر شعبان من سنة أربعين وسبعمئة.

وجاء في آخر نسخة «ك» :

والحمد لله ربِّ العالمين والصلاة على خير خلقه محمّد وآله الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

وجاء في آخر نسخة «ضا» :

تَمَّ الكِتابُ، والحمد لله ربِّ العالمين والصلاة على خير خلقه محمّد وآله الطاهرين.

ويقول محقّقُ الكتاب :

قد فرغت، بتوفيق الله الملك الوهّاب، من تحقيق هذا الكتاب، عصر يوم الأربعاء الثامن والعشرين من شهر محرم الحرام سنة ألف

وأربعمائة وثلاث عشرة للهجرة، في مدينة قم المقدّسة.

والحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة وصلّى الله على محمّد وعترته الطاهرة.

وكتب

السيّد محمّد رضا الحسيني

الجلاليّ

* * *

الفهارس(١)

١ - فهرس الآيات الكريمة.
٢ - فهرس الأحاديث الشريفة.
٣ - فهرس الأعلام غير مؤلّفي المصادر.
٤ - فهرس الكتب غير المصادر.
٥ - فهرس المصطلحات والألفاظ الخاصّة.
٦ - فهرس المصادر.
٧ - فهرس المحتوى.

(*) مرتّبة على ارقام الفقرات، وما وقع في هوامشها يوضع أمامه الحرف (هـ)، عدا ما وقع منها في المقدمة فهو على الصفحات مع الحرف (ص) قبله.

١ - فهرس الآيات الكريمة

السورة ورقمها	الآية ورقمها	الفقرة
النساء (٤)	﴿إنّ الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ (٤٨) و (١١٦).	٨٩
الأنعام (٦)	﴿لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير﴾ (١٠٣).	٦٣
الإسراء (١٧)	﴿ربكم أعلم بكم إن يشأ يرحمكم أو إن يشأ يعذّبكم﴾ (٥٤).	٨٩

* * *

٢ ـ فهرس الأحاديث الشريفة

* * *

٣ ـ الاعلام غير المؤلّفين للمصادر

* * *

٤ ـ الكتب غير المصادر

المقدمة في المدخل الى صناعة الكلام للشيخ الطوسي: ص٥ و ٧
نسخة مكتبة بادليان (من كتابنا): ص٨
نسخة مكتبة الحكيم ـ النجف: ص٩
نسخة مكتبة الروضاتي ـ اصفهان: ص٩
النكت في مقدمات الاصول (كتابنا هذا): ص٦
الولاية للطبري: هـ ٨٢

* * *

٥ ـ فهرس المصطلحات والفرق والألفاظ الخاصّة

* * *

٦ ـ فهرس المصادر والمراجع

ـ أوائل المقالات في المذاهب المختارات:
للشيخ المفيد، محمّـد بن محمّـد النعـمان (ت ٤١٣) علّق عليه الشيخ فضـل الله الزنجاني، المطبعة الحيدرية ـ الطبعة الثالثة ـ النجف ١٣٩٣ هـ.

ـ التحف شرح الزلف في سيرة الأئمة الزيدية:
للسيّد مجد الدين بن محمّد المؤيدي حفظه الله، الطبعة الأُولى.

ـ تراثنا:
نشرة فصليّة تصدرها مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث ـ قم السنة الخامسة ـ قم ١٤١٠ هـ.

ـ التحصين زاد على كتابُ اليقين:
لابن طاوس علي بن موسى الحـلي (ت ٦٦٤) تحقيق الأنصاري، مؤسسة الثقلين ١٤١٠ هـ.

ـ الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير:
للسيوطي جلال الدين (ت ٩١١).
طبع عبد الحميد حنفي ـ مصر ـ القاهرة.

ـ الحدود:
لابن سينا الحسين بن عبد الله، حقّقته امليه ماري جواشون.
طبع مع ترجمة فارسية في مؤسسة سروش ـ طهران ١٣٢١.

ـ الحدود والحقائق في شرح الألفاظ المصطلحة بين المتكلّمين من الامامية:

للقاضي صاعد بن محمّد البريدي الآبي (ق ٦) تحقيق الدكتور الشيخ حسين علي محفوظ، مطبعة المعارف ـ بغداد ١٩٧٠ م.

ـ خصائص الامام علي عليه السلام:

للنسائي.

ـ الخلفاء الاثنا عشر:

للسيّد محمّد علي البحراني الحائري، دام ظله.

مطبعة أهل البيت (ع) كربلاء.

ـ دليل النصّ بخبر الغدير على إمامة عليّ أمير المؤمنين عليه السلام:

للعلامة الكراجكي القاضي محمّد بن علي (ت ٤٤٩).

طبع في نشرة تراثنا، العدد (٢١) السنة الخامسة ١٤١٠ هـ.

ـ الزيديّة:

المنسوب الى الصاحب بن عباد (ت ٣٨٥) تحقيق الدكتور ناجي حسن.

الدار العربية للموسوعات ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.

ـ السنن:

الترمذي محمّد بن عيسى بن سورة، تحقيق ابراهيم عطوة عوض.

دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

ـ السيّد علي بن طاوس حياته ومؤلفاته وخزانة كتبه:

للشيخ محمّد حسن آل ياسين.

مقال نشر في مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد (١٢) سنة ١٣٨٤ هـ.

ـ الشافي في الإمامة:

للسيّد الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي (ت ٤٣٦) حقّقه السيد عبد الزهراء الخطيب، مؤسسة الصادق (ع).

ـ شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار:

للقاضي النعمان بن محمّد المصري التميمي (ت ٣٦٣) تحقيق السيّد محمّد الحسيني الجلالي.

مؤسسة النشر الاسلامي ـ قم ـ ١٤١٢ هـ.
ـ شواهد التنزيل لقواعد التفضيل:
للحاكم الحسكاني عبيد الله الحذاء النيسابوري (ق ٥)، حقّقه الشيخ محمّد باقر المحمودي دام ظله، الطبعة الأُولى ـ بيروت.
ـ صحيح البخاري.
ـ صحيح مسلم.
ـ صحيفة الرضا عليه السلام:
تحقيق مؤسسة المهدي (ع) ـ قم ـ ١٤٠٨ هـ.
ـ الصواعق المحرقة:
لاحمد بن حجر الهيثمي المكّي (ت ٩٧٤).
المطبعة الميمنيّة ـ مصر ١٣١٢ هـ.
ـ علل الشرائع:
للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ القمي (ت ٣٨١).
المطبعة الحيدرية ـ النجف ١٣٨٥ هـ أعادت نشره مكتبة الداوري ـ قم.
ـ الفصول المختارة من العيون والمحاسن:
ما اختاره السيّد الشريف المرتضى من آمالي المفيد.
الطبعة الرابعة، مكتبة الداوري ١٣٩٦ بالأُوفست عن الطبعة الحديرية ـ النجف.
ـ القرآن الكريم:
بخط عثمان طه السوري، الدار الشاميّة للمعارف ـ دمشق ـ ١٤٠٣ هـ.
ـ كفاية الأثر في النصّ على الأئمّة الإثنى عشر:
للشيخ أبي القاسم علي بن محمّد الخزّاز القمي الرازي (ق ٤) انتشارات بيدار ـ قم ١٤٠١ هـ.
ـ كنوز الحقائق:
لعبدالرؤوف المناوي طبع بهامش الجامع الصغير للسيوطي.
ـ المستدرك على الصحيحين:

للحاكم النيسابوري (ت٤٠٥) طبعة حيدرآباد ـ الهند.
ـ مسند أحمد:
طبعة مصر في (٦) مجلدات، أعادته بالأُوفست دار الفكر ـ بيروت.
ـ المصنّف:
لابن أبي شيبة أبي بكر.
الدار السلفية ـ بومباى الهند.
ـ مقدَّمة في المدخل إلى صناعة الكلام:
للشيخ الطوسي محمّد بن الحسن (ت ٤١٠) حقّقه محمّد تقي دانش بزوه.
طبع ضمن (الرسائل العشر) للطوسي من منشورات جامعة المدرسين برقم (٢٠٨) بلا تاريخ.
ـ مناقب آل أبي طالب:
لابن شهرآشوب الشيخ محمّد بن علي المازندراني (ق ٥).
ـ نظم المتناثر من الحديث المتواتر:
لمحمّد بن جعفر الكتاني، دار الكتب السلفية ـ مصر ١٩٨٣ هـ.
ـ اليقين بإمرة مولانا أمير المؤمنين:
لابن طاوس، علي بن موسى الحلي (ت ٦٦٤) تحقيق الأنصاري، مؤسسة الثقلين، الطبعة الأُولى ١٤١٠ هـ.
ـ ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة:
لشرف الدين الناصر، أبي عبد الله الحسين بن محمّد بخط الشيخ أحمد محمّد حجر، دار مكتبة الخير ـ صنعاء ـ اليمن.

* * *

٧ ـ فهرس المحتوىٰ

باب الكلام في حَدَث العالم وإثبات مُحْدثه والإبانة عن صفاته

باب الكلام على نفي التشبيه

باب الكلام في التوحيد

* * *

باب الكلام في الرسالة

باب الكلام في الإمامة

باب الكلام في الوعد والوعيد

﴿سبحـــان ربّـك ربّ العـزّة عمّا يصفـون
وسلامٌ على المرسلين والحمد لله ربّ العالمين﴾.

* * *